

## بيان

إن المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل في اجتماعه الاستثنائي يوم الخميس 10 مارس 2011، بعد وقوفه على الخطاب الملكي وما تضمنه من توجهات كبرى ومبادئ أساسية تؤسس لانتقال ديمقراطي حقيقي مبني على المراجعة الشاملة والعميقة للدستور عبر استشارة التنظيمات السياسية والنقابية والحقوقية والفكرية وكل مكونات الشعب المغربي، تلك التوجهات والمبادئ التي ناضلت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من أجلها، وقدمت في سبيلها جسيم التضحيات،

### فإنه:

**أولاً:** يثمن ما ورد في الخطاب الملكي من مضامين قد تؤسس لتحول سياسي ديمقراطي ببلادنا، عبر المراجعة العميقة والشاملة لدستور البلاد؛

**ثانياً:** يعبر عن استعداد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للمساهمة الايجابية والفعالة بالرأي والاقتراح في صياغة دستور، بمقتضيات تضمن بناء دولة المؤسسات والممارسة الديمقراطية الفعلية.

**ثالثاً:** يحذر من مخاطر إجهاض هذا المشروع عن طريق تحويله عن المسار السياسي المحدد له، وإفراغه من مضامينه الفكرية والسياسية، ومبادئه الدستورية وتوجهاته الرامية في بعدها الاستراتيجي إلى بناء ديمقراطية حقيقية.

**رابعاً:** يعتبر أن فترة مراجعة الدستور لا تعفي الحكومة من مسؤولياتها الدولية والوطنية، والتزاماتها تجاه الطبقة العاملة، ولمطالبها المادية والاجتماعية غير القابلة للتأجيل أو التعليق.

**خامساً:** يدعو كافة الكونفدراليات والكونفدراليين إلى التعبئة لخوض مختلف المعارك التي قد تفرضها طبيعة المرحلة، بغاية حمل الحكومة على الاستجابة للدفتري المطلي المقدم لها من طرف مركزيتنا، والمساهمة الفعالة في تحقيق إصلاحات دستورية حقيقية.

الدار البيضاء في 11 مارس 2011

المكتب التنفيذي